دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	دور مراسلى الصحف اليومية فى قضايا التنمية المحلية بالجزائر
المصدر:	مجلة دراسات وأبحاث
الناشر:	جامعة الجلفة
المؤلف الرئيسي:	قنشوبة، عبدالرحمان
المجلد/العدد:	ع16
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2014
الشهر:	سبتمبر
الصفحات:	144 - 162
رقم MD:	631200
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	IslamicInfo, HumanIndex, EcoLink, AraBase, EduSearch
مواضيع:	الإعلام التنموى ، المراسل الصحفى فى الجزائر ، التنمية المحلية فى الجزائر ، الإعلام والتنمية فى الجزائر
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/631200

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

دور مراسلي الصحف اليومية في قضايا التنمية المحلية بالجزائر

الأستاذ: عبد الرحمان قنشوبة

جامعة الجلفة – الجزائر

ملخص

يهدف هذا المقال إلى إبراز دور المراسل الصحفي في نقل انشغالات المواطنين اليومية المتعلقة بقضايا التنمية المحلية عبر كل مناطق القطر الجزائري. وكيف أن قانون الإعلام الجزائري أقصاه من مواده القانونية والتنظيمية، واقتصر بالحديث فقط عن الصحفي. وتتناول الدراسة أيضا مفهومي التنمية والتنمية المحلية وتتساءل إن كانت هناك فعلا تنمية محلية حقيقية في الجزائر؟ وهل تتعامل السلطات مع الإعلام بنظرة الشريك الحقيقي في التنمية؟ وهل يقوم هؤلاء المراسلون الصحفيون بدورهم بموضوعية ودقة؟

Résumé

Cet article vise à mettre en évidence le rôle louable que joue les correspondants locaux de presse qui s'attellent avec abnégation à relever les préoccupations quotidiennes des citoyens en ce qui concerne les questions du développement local dans l'ensemble des régions d'Algérie. Cela-dit malgré le flou juridique dont ils sont maintenus. Cette étude examine également le concept du développement local et s'interroge sur sa réelle existence en Algérie. Ensuite, nous nous demandons si vraiment les autorités considèrent-t-elles ces correspondants comme de véritables partenaires. D'un autre côté, ces CLP s'acquittent-ils convenablement de leur tâche, de manière efficiente, objective et précise ?

1. مقدمة

إن مهمة وسائل الإعلام بمختلف أنواعها لا تقتصر على تلقي وبث الأخبار والمعلومات ولا على تفسيرها وتحليلها بل هناك مهمة أكبر وهي المساهمة في رقي وتطوير المجتمع نفسه من خلال دفع القراء والمستمعين والمشاهدين إلى إدراك خطورة مشكلات التنمية والى البحث عن حلول.

ترسخ عملية الاتصال والإعلام لدى المواطن شعوره بالانتماء إلى وطنه وقومه وعقيدته واستغلال هذا الشعور في التنمية ضرورة من ضرورات النجاح.

مما لا شك فيه أن المفهوم الواسع للتنمية المحلية ووسائل تحقيق أهدافها، يخضع ويتغير بتغير مراكز ومسببات وماهية الجهة القانونية التي تضع لها تعريفا وفق خلفيتها ونظرتها الأحادية، ولذلك نجد اختلافا وتباينا بين تعريف السلطات المركزية لها وبين تعريف المواطن العادي لها. فالشخص المعنوي المتمثل في السلطة بكل هيئاتها الإدارية وتدرجاتها، في كثير من الأحيان تلقي بالحمل والدور الأكبر على المواطن في تحقيق التنمية المحلية على أرض الواقع، مستعملة في ذلك أدوات اقتصادية لتحقيق أهداف سياسية، وعلى نفس الاتجاه، تجد الشخص العادي يحمل السلطة، سواء أكانت مركزية أولا مركزية، مسؤولية النهوض بالتنمية المحلية بما تمتلكه من وسائل مادية وقانونية، مستعملا في ذلك

أدوات سياسية لتحقيق مطالب اقتصادية، وبين السلطات مهما تفاوتت صلاحياتها ودرجاتها والفرد المواطن يقف طرف ثالث لديه دور هام وتأثير واضح وحلقة ربط وتواصل بين الطرفين، ألا وهو الإعلام بشقيه التقليدي والحديث.

إن الإعلام التنموي في فضائنا العربي هو جزء من كل، وهو يتفاعل مع المجتمع بكامل تراثه وحاضره ومراحل تطوره، وسواء أكان إعلاما رسميا أو خاصا، فانه غالبا ما يكون في كلتا الحالتين، أداة من أدوات السياسة العليا للنظام السياسي السائد في أي بلد عربي.

قبل أحداث أكتوبر 1988 التي أسفرت عن التعددية السياسية وفتح المجال الإعلامي من خلال قانون الإعلام المؤرخ في 3 أفريل كان الإعلام الجزائري المتمثل في الاذاعة والقناة الرسميتين والجرائد العمومية، لا يستطيع إلا أن يرى بعين السلطة، ولا ينطق إلا بلسانها، متخذا بذلك دورا تشوبه نقائص كثيرة ساهمت في تراكم الكثير من المشاكل الحياتية للمواطن في شتى المجالات، مما جعل الإعلام بهاته الصفة ينحصر في كونه أداة أو مصلحة تابعة تتحرك وفق رغبات السلطة وما تريد أن تسوقه للمتلقي الذي كان الحلقة الأضعف من حيث نسبة تأثيره ودوره الإيجابي في رفع المستوى المعيشي والخدماتي والثقافي للمنطقة التي يقطن فيها، بيد أن الأمر تغير بمجرد ظهور أولى ولادات الإعلام الخاص حيث أصبح مجال التعبير عن المواطن ومشاكله وتطلعاته في التنمية المحلية يأخذ حيزا أكبر، وهوما جعل الصورة تنقلب جزئيا من حيث أن المواطن أصبح لديه خيارات متعددة لإيصال النقائص والعقبات التي تواجه الأفراد على المستوى المحلي للرقي بمختلف ميادين الحياة، الأمر الذي أفضى إلى تغطية أكبر، لمشاكل ما فتئت تستفحل دون تسليط الضوء عليها كي يتم معالجتها في حينها.

ومن هنا برز دور المراسل الصحفي كونه النافذة الأولى لمصدر المعلومة والأقرب إليها مكانا وزمانا، فهو الوسيط الأول بين الخبر والمؤسسة الإعلامية، ورغم الظروف المهنية الصعبة التي يكابدها إلاّ أن الكثير من المراسلين الصحفيين حرصوا على تقديم عملهم على أكمل وجه وكانت لهم مساهمة في بقاء الصحافة المكتوبة وسيلة إعلامية رائدة لازالت تنافس الوسائل السمعية البصرية وحتى الالكترونية. هذه الصحافة واصلت بقاءها ومكوثها في واجهة التنافس الإعلامي بفضل خصائصها الفنية واعتمادها على رجال إعلام من صحفيين وخاصة مراسلين صحفيين قريبين من وقائع الأحداث ويسعون إلى إيصال صور صادقة في كثير من الأحيان عن قضايا ونقائص التنمية المحلية عبر كل ربوع الجزائر.

من خلال ما سبق يمكننا طرح التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة مراسلي الصحف اليومية في معالجة قضايا التنمية المحلية بالجزائر؟

2. المراسل الصحفي

تستعين أغلبية الصحافة المكتوبة بالمراسلين الصحفيين المتوقعين في مكان وقوع الأحداث والوقائع بالولايات حيث يزودون صحفهم بها ساعة وقوعها، فهم العين الساهرة على نقلها في حينها.

تعريف المراسل الصحفي

عرّف أحد الدارسين المراسل بالقول: (أنه ذلكم الشخص الفني والمهني القادر على المواجهة في الوقت المحدد، والقادر على الكتابة، ولا بد أن يكون قادرا على جمع الأخبار والمعلومات وابتداع أفكار الموضوعات)، وأضاف لتعريفه قائلا: (المراسلون هم أناس يعرفون كيف ينقبون للحصول على المعلومات أيا كان مصدرها ومهما كانت خفية أو غامضة)، [1]
أما (فيليب قيارPhilippe Gaillard) فيقول: (أن المراسل الصحفي هو الأذن والعين لبقية العالم الذي يدور حوله)، "[2]، أي الأذن التي تسمع بها الوسيلة الإعلامية وجمهورها، والعين التي ترى بها وسائل الإعلام والجمهور الوقائع والأحداث التي تحيط بالمراسل الصحفي في مكان تواجده. والمراسل الصحفي هو ذلك الشخص الذي يلعب دوره المألوف كوسيط بين مصادر الأخبار والجمهور المتلقي لها، بالتالي فالمراسل الصحفي يؤدي دورا لا غنى عنه بالنسبة للصحف في نقل الخبر وتحقيق فوريته وسرعته، هذا بالإضافة إلى أنه ينقل الخبر بعيون الصحيفة وبشكل مختلف عن بقية الوسائل الإعلامية الأخرى.[3]

وقد عرف قانون الإعلام الجزائري الاخير الصادر عام 2012 في المادة 73، الصحفي بما يلي:(يعد صحفيا محترفا في مفهوم هذا القانون العضوي، كل من يتفرغ للبحث عن الأخبار وجمعها وانتقائها ومعالجتها و/أو تقديم الخبر لدى أو لحساب نشرية دورية أو وكالة أنباء أو خدمة اتصال سمعي بصري أو وسيلة إعلام عبر الانترنت، ويتخذ من هذا النشاط مهنته المنتظمة ومصدرا رئيسيا لدخله)، [4]وهذا كله يصب في إطار عمل إعلامي سامي في رسالة محققة لأهداف نبيلة، إذا ما أحسن نقلها بأسلوب واضح ومعلومات خالية من الكذب والتزييف أو إهمال التفاصيل التي قد تزيد من قوة الخبر وصدقه، وذلك لن يتأتى إلاّ بإتباع أخلاقيات محددة من مجلس إعلام وطني مرتكز على مبادئ عالمية في احترام حقوق التعبير والإعلام، والحق في المعلومة، أملا في الوصول إلى تقديم عمل موضوعي وقيم وهادف.

ميثاق أخلاقيات المهنة

يقصد بميثاق أخلاقيات المهنة تلك القيم المتعلقة بالممارسة المهنية وجملة الحقوق والواجبات المرتبطة بالمهنة ذاتها، يتفق عليه اغلب المكونين لهذه المهنة لاسيما ذوي الخبرة والسيرة الحسنة طيلة فترة عملهم، والعمل بحرص على عدم الخروج على تلك القيم. وقد يطلق عليه تسمية ميثاق الشرف، ويمكن تسميته بالعقد الأدبي والأخلاقي (أو المعنوي) بين صاحب المهنة والعاملين معه؟ أي بين الصحفي في المجال الإعلامي والقارئ وتحدد فيه طبيعة المهنة وسلوكياتها وجزاءاتها الأدبية، وأبعاد الحرية الإعلامية وتقنين ممارستها، حتى يصبح هذا الميثاق أداة توجيه وإرشاد صادقة لكل من يمتهن الصحافة، كي يرتقي العمل الصحفي بالفكر ويكون على قدر كبير من تقديم الوعي المجتمعي والسياسي...[5]

تجمع أدبيات أخلاقيات المهنة الصحفية على توضيح الحقوق والواجبات، ومن جملة هذه الواجبات نذكر:

- احترام الحقائق وربطها بقانون أخلاقي؛ وذلك يكون عن طريق الاحترام والتقيد بجملة من الواجبات مثل:
  - القدرة على التمييز بين المعلومة المغلوطة والصحيحة.
  - نقل الخبر بكل موضوعية بالتجرد من الذاتية لاسيما في الحدث الذي يكون المراسل فيه قريبا من موقع الحدث خاصة إذا كان ابن المنطقة التي وقع فيها.
  - التجرد من المصالح الشخصية في تزييف الخبر عمدا لأجل تحقيق مآرب وأغراض شخصية مثلا مقابل الحصول على (رشوة، وعود بمنصب، وعود بمسكن.).

- رفض قبول الهبات والمساعدات المادية والمعنوية التي قد تكبله يوما ما. —
- ولكي ينأى بنفسه عن كل شك أو ريب على الصحفي أن يقدم الأدلة والإثبات؛ أي إثبات مصدر المعطيات والمعلومات، وهي من قواعد الالتزام بالعمل والانضباط. وإثبات المصدر من شانه أن يبعد الصحفي عن القذف والشتم والتشهير، وبالتالي احترام الحياة الخاصة للناس. (5).
- كما على الصحفي الا يستعمل الوسائل غير الشرعية على غرار (انتحال شخصيات أخرى كاستعمال صفة الشرطي أو مسئول معين، أو تاجر.) لتحقيق الغرض المتمثل في المعلومة واثبات أو تأكيد المصدر، وقد أكد على ذلك ميثاق أخلاقيات المهنة الصحفية في الجزائر في الفقرة التاسعة (09) من باب الواجبات. إن استعمال الوسائل غير المشروعة ما هي إلا ترويج لثقافة العنف والابتزاز والغش. (5)

- وبعد سرد البعض من هذه الواجبات أعلاه لا بأس من التطرق كذلك لبعض من الحقوق التي يجب أن يتمتع بها الصحفي مثل: –

- من حق الصحفي التمتع بالحرية الصحفية التي هي حق وواجب في الوقت ذاته، فعملية البحث عن الحقيقة التي تشترطها الحرية يجب أن تقترن بالمسؤولية أمام المجتمع والضمير المهني، لأن الالتزام بالأمانة في نقل الخبر هو في حد ذاته حماية وتقوية لرابط الثقة بين الصحفي وإدارته من جهة، وبين الصحفي والجمهور من جهة أخرى.
- الحرية الصحفية هي باب يفضي إلى إشاعة الفكر الديمقراطي داخل المجتمع باحترام مختلف الآراء وتبيان المواقف المختلفة.
- حق الاستفادة من تكوين متواصل خاصة في التعامل مع الأجهزة الاتصالية والرقمية التي أصبحت من مكملات العمل الصحفي.
- تتحقق الواجبات في حال توفر الظروف المؤاتية للعمل.
- التمتع بشروط مهنية لممارسة المهنة هي حقوق ملزمة في كل عقد عمل بين صاحب العمل والعامل، فتحقيق الأجر مقابل التعب والتنقل ومخاطر مهنة المتاعب هو ضرورة تسهيلات عديدة في حياة الصحفي، ودونها لا يمكن أن نجبره على احترام أخلاقيات المهنة الصحفية، فتدخل المصلحة الذاتية والحفاظ على السر المهني كثيرا ما تفرضها الأجور المتدنية والتهميش، وإن كانت ليست مبررا في إلغاء ضمير مهني متين. (5)

حالات التمييز والإقصاء

إن قانون الإعلام الجزائري أقصي المراسل الصحفي ولم يذكره إلا في المادة74 بما يلي:(يعد صحفيا كذلك كل مراسل دائم له علاقة تعاقدية مع جهاز إعلام، طبقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة 80 أدناه)، (5)، وكان الحديث مقصورا على الصحفي. إن إنزال مثل هذا الإقصاء يجعل المراسل الصحفي يمر دون محاسبة، وانعدام العدالة في العمل يجعل المراسل يعاني منذ بداياته في العمل الصحفي. (5)

وعدم إدراج المراسلين الصحفيين في التكوين والتدريب يعني إسقاط الارتقاء المهني عنهم، وإبعادهم عن اكتساب مهارات المهنة وامتلاك أدواتها الحديثة، والتمييز على مستوى تغطية الأحداث الكبرى والمؤتمرات، لكن قد تجدهم (جنود الإعلام) هم الأوائل في أماكن الخطر والأزمات والحروب. (5)

هذا ولم يحدد القانون ولا الميثاق شروط اختيار المراسل الصحفي وما يجب أن يتوفر فيه من صفات ومهارات شخصية (كالملكة، الهواية، التحكم في الأساليب اللغوية، المهارات الكتابية، الفضول المتواصل، طاقة عالية من الحركة والنشاط، القدرة على التواصل مع الآخرين والتفاعل معهم...الخ)، فالكثير منهم اليوم أصبح يتقبل العمل دون عقد ويرضى بالأجر الزهيد مقابل دخول عالم الصحافة من باب التباهي وكسب الشهرة واستغلال العلاقات.

إن الثغرة القانونية الكبيرة التي جاءت في قانون الإعلام وميثاق أخلاقيات المهنة الصحفية في حق المراسل الصحفي، تجعل هذا الأخير يعيش حالات التهميش وتؤثر على عطاءه العملي، وذلك لن يؤثر عليه فحسب وإنما على المنظومة الإعلامية والمجتمع عامة. (5)

ضريبة العمل بنزاهة....(دسائس، مؤامرات ومحاكمات)

عندما تتحدث إلى أي مراسل صحفي عن ذكريات سيئة أو مؤامرات ودسائس دبّرت له، تسمع من القصص والمكائد البوليسية ما يندى له الجبين، فرغم ما يضحي به المتعاون الصحفي من وقت ومال وأسرة، فهو أيضا معرض إلى الهزات والمؤامرات والمحاكمات، لأن قلمه الذي أشهره سيفا يحارب الفساد أو الظلم، بقدر ما يكسبه محبة طرف فإنه يجني عليه انتقام طرف آخر، وكثيرة هي الوقائع التي عرضت مراسلين صحفيين لمؤامرات أنهت مسارهم المهني مع جرائدهم أو عرضتهم للضرب والتهديد والمحاكمات والغرامات والسجن وغيرها من أشكال المتاعب، ولعل في قصة أحد الزملاء الذي دس له أحد المسؤولين شخصا من معارفه زاره في بيته، وطلب منه أن يرسل له رقم حسابه الجاري إلى رقم أحد الأصدقاء من أجل إرسال مبلغ مالي له كي يحوله إلى جريدته لنشر تهنئة، فإذا بالمتعاون الصحفي تفاجئه جريدته بعد أيام بأنها قد استغنت عن خدماته على أساس أن مسؤولا جاء إلى الجريدة وكشف لهم عن "رسالة نصية قصيرة وردت إليه تحمل رقم الحساب البريدي الجاري لمراسلكم يساومني فيها بصب مبلغ مالي داخل حسابه "، وعبثا حاول المراسل الدفاع عن نفسه، لكنه تذكر بعد مدة المؤامرة التي نسجت له وقد فاته الأوان..

وكثيرة هي القصص من هذا النوع، الذي يكاد فيها للمتعاون عند جريدته أو الوسيلة الإعلامية التي ينتسب إليها، وأما المحاكمات والتهديدات فحدث ولا حرج، فبعضهم تم حبسه، وبعضهم تم تغريمه بمبالغ مالية يطول التفصيل فيها (والأمثلة كثيرة نتحرج عن ذكرها وذكر أصحابها)، ولا نتحدث عما يسمع من شتائم أو تهديدات لفظية عنيفة جراء كتابته لموضوع، خاصة إذا تعلق الأمر بقرية أو دشرة رأوا فيه مساسا بالشرف أو سمعة ذلك العرش أو تلك القرية، حيث يضطر المتعاون المراسل إلى عدم زيارة تلك القرية أياما حتى ينسى الموضوع. (6)

لكن وبالرغم من التعرض لكل هذه المتبطات والظروف المهنية المهينة، إلا أن الكثير من المراسلين الصحفيين حرصوا على تقديم عملهم على أكمل وجه، حيث غالبا ما يكون المراسل الصحفي هو المصور والمحرر للخبر في نفس الوقت...وهكذا فالمراسل هو الذي يحسن صورته عند الجمهور ويثبتها ويثبت نفسه في القانون، ولا يزال عماد وأساس الارتكاز لأية مؤسسة إعلامية.

ونخلص هنا بالقول إنه على الصحفيين والمراسلين في الجزائر أن يدركوا أن حقوقهم وحريتهم المهنية هي مطالب دائمة تستوجب منهم الكفاح والنضال المستمر لافتكاكها فما ضاع حق وراءه طالب، كما لابد أن يقتنعوا بان الحقوق والحريات لا تقدم على أطباق من ذهب أو فضة، بل تتطلب نضالا متواصلا نابعا من إرادة جماعية للناشطين في الحقل

الإعلامي مع مساندة من قبل جماهير وسائل الإعلام بمختلف شرائحها بصفتها المستفيد الأول من حرية الصحافة وممتهنيها كي يضمنوا خدمة إعلامية متكاملة.

3. تعريف التنمية المحلية

قبل التطرق للتنمية المحلية سنلقي أولا نظرة ولو خاطفة على التنمية ككل.

أ. تعريف التنمية

عرف مصطلح التنمية العديد من التعريفات والمفاهيم نذكر منها:

(التنمية هي محصلة الجهود العلمية المستخدمة لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية في مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقا لخطة مرسومة وفي ضوء السياسة العامة للمجتمع)

وفي تعريف آخر جاء فيه:(التنمية تعني نقلا لمجتمعات من حالة أو مستوى إلى حالة أو مستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط متقدم كما ونوعا، وتعد حلا لا بديل عنه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات)، (7)

ب. تعريف التنمية المحلية:

هناك عدة تعريفات للتنمية المحلية نذكر منها تعريف محي الدين صابر الذي يعتبرها:

(مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وان يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا) (7)

وهناك من عرفها بأنها (حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع) (7) وبناء على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة.

وقد ظهر هذا المفهوم في بحر الستينيات على إثر النقاشات التي ثارت حول تهيئة وإعداد تراب الإقليم، وذلك من أجل القضاء على الاختلالات بين الجهات وإرساء نوع من التوازن المناطقي، ولقد كان العالم القروي الحقل الأول لتطبيق المفهوم، لكنه اليوم تجاوز حدود القرية إلى المدن خصوصا في الأحياء.

والتنمية المحلية عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى التجمعات والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان التجمعات المحلية على أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية وفق منظومة شاملة ومتكاملة؛ إنها عملية تغيير تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطي الأسبقية لإشباع حاجيات المجتمع المحلي، وتتأسس على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية وكل ذلك في سبيل الوصول إلى الرفع من مستويات العيش والاندماج والشراكة والحركية. (7)

ومفهوم التنمية المحلية والفاعل المحلي، وما يقتضيانه من تمديد وتوسيع لنسبة المشاركة، يعتبر من بين المفاهيم المركزية والبالغة الأهمية في الخطاب المهيمن اليوم، خطاب الفاعلين الدوليين الأساسيين وخطاب المؤسسات المالية الدولية التي تضطلع بأدوار طلائعية وحاسمة على مستوى التدبير الدولي للسياسة التنموية وللسياسات العمومية عبر ما تمنحه من قروض وما تصوغه من توجيهات أو تدخلات سواء بصيغة مباشرة أو غير مباشرة؛ ولقد احتلت ومازالت هذه المفاهيم حيزا جد مهم في هذا الخطاب وأضحت بمثابة الوصفة السحرية التي بإمكانها مواجهة كل أشكال الاختلال، التهميش، الإقصاء، الفقر واللانمو، وضمان بالتالي نوع من التوازن الاقتصادي والاجتماعي لمختلف الشرائح الاجتماعية على المستوى الوطني أو الدولي. إنه بتركيز زمن الحكامة أو الهندسة الاجتماعية الذي يجعل من مشاركة كل الفاعلين في تدبير الشؤون العامة، سواء كانوا فاعلين منتمين إلى القطاع العمومي، أو إلى القطاع الشبه عمومي أو إلى القطاع الخاص، قاعدة أساسية لأي مشروعية يمكن الحديث عنها في هذا الصدد. إن هؤلاء جميعهم مطالبون اليوم بالتدخل في وضع وإعداد وتنفيذ برامج ومخططات السياسات العمومية، وخصوصا على مستوى تدبير الشؤون العامة المحلية، لما تشكله من حلقة مركزية في سلسلة التنمية المندمجة والشمولية من وجهة النظر هذه. (8)

إن الرفع من مستوى دخل الأفراد ورفاهيتهم، ومضاعفة درجة التنمية في المناطق والمدن والجهات، يمر إذن عبر تبني هذه الاستراتيجية الجديدة ودفع كل المعنيين إلى المشاركة في ذلك، وخصوصا بالمجتمعات النامية المعنية أكثر بهذا التصور، بالنظر إلى حجمها الديمغرافي من جهة، وحجم المشاكل والقضايا المتراكمة التي لم تساعد هذه البلدان على الارتقاء بساكنتها من مستويات أدنى إلى مستويات أعلى في سلم التنمية الدولي من جهة أخرى. (8)

إن الممارسات السليمة تشير إلى أنه ينبغي دائما أن تبدأ عملية التنمية المحلية ببلورة استراتيجية محكمة لخوضها، فاستراتيجية التنمية المحلية تعتبر من المكونات الهامة في أي عملية تخطيط لتنمية المجتمعات المحلية، ومثاليا، فإن أي استراتيجية للتنمية المحلية لا بد أن تشكل إحدى مكونات لخطة استراتيجية واسعة على نطاق المجتمع المحلي، (8)

وتقليديا، فإن إطار الأفق الزمني لاستراتيجية التنمية المحلية يبلغ خمس سنوات مع ما يصاحبها من الأداء على المدى القصير والمتوسط والطويل.

كيفية ممارسة تنمية محلية والقيام بها

إن ممارسة تنمية محلية هوما يعني العمل مباشرة على بناء القوة الاقتصادية لمنطقة محلية ما، وذلك بغية تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى نوعية الحياة لسكان تلك المنطقة. إن العصيب هو أن يتم العمل على وضع الأولويات للاقتصاد المحلي إذا ما أريد للمجتمعات المحلية أن تكون قادرة على المنافسة في هذا العالم المتطور بسرعة. ويعتمد تحقيق المجتمعات المحلية للنجاح على كونها قادرة على التكيف مع البيئة المتغيرة بسرعة، والمتميزة بوجود أسواق تتزايد المنافسة فيها. (8)

إن المشروعات الاستثمارية الخاصة الناجحة هي تلك التي تخلق الثراء، وفرص العمل ومستويات معيشة محسنة في المجتمعات المحلية. إلا أن المشروعات الخاصة تعتمد على وجود ظروف مؤاتيه إيجابية لنشاطات الأعمال التي تمكنها من تحقيق الرخاء. وللحكومات المحلية دورا أساسيا في خلق البيئات المؤاتية لنجاح نشاطات الأعمال وخلق فرص العمل. إذن، فالتنمية المحلية هي عبارة عن شراكة فيما بين الحكومات المحلية، ونشاطات الأعمال ومصالح المجتمع المحلي. (8)

ج. لماذا القيام بتنمية محلية

بدأت ممارسة عملية التنمية المحلية في عقد السبعينات، وذلك بسبب أن الحكومات المحلية أدركت مدى تحرك رأس المال بشكل سريع فيما بين الكيانات ذات السلطات القانونية. وهذا ما يعني أن الاقتصاد للمجتمعات المحلية، وبالتالي قاعدة التوظيف كانت تتعرض لخطر الانكماش، من خلال الكشف النشط على قاعدتها الاقتصادية، والوصول إلى فهم حول المعوقات للنمو وزيادة الاستثمار، ومن خلال التخطيط الاستراتيجي للبرامج والمشروعات بغية التخلص من العوائق وتسهيل الاستثمار، لقد سعت هذه الحكومات المحلية إلى تحقيق النمو لقاعدتها الاقتصادية والتوظيفية. (8)

واليوم تواجه المناطق المحلية حتى عدد أكبر من التحديات. وتلك التحديات تتضمن ما يلي:

- **على المستوى الدولي**

تعمد العولمة على زيادة التنافس السياسي والاقتصادي على حد سواء للاستثمار، فالعولمة توفر فرصا لرجال الأعمال المحليين لتطوير أسواق جديدة، كما أنها أيضا تقدم تحديات من المنافسين الدوليين الذين يدخلون الأسواق المحلية. إن الشركات الصناعية والمصرفية والخدمية متعددة المواقع ومتعددة الجنسيات، تتنافس على المستوى العالمي بحثا عن وجود مواقع، التي تعمل التكاليف فيها بكفاءة، يمكن لها أن تنشئ لها منشئات فيها؛ أما الصناعات المتطورة، من الناحية التكنولوجية، فتتطلب مهارات تخصصية عالية جداً وبنية تحتية تستوعب هذه التكنولوجية المتطورة.

إن الأوضاع المحلية هي التي من شانها أن تحدد ما للمجتمع المحلي من ميزة مفيدة، وبالتالي ما لها من قدرة على جذب الاستثمار والمحافظة عليه، حتى وأن بعض المدن الصغيرة وضواحيها يمكن أن تجد لها مواقع فرص لائقة، تمكن لها النمو والتنافس إن على المستوى الوطني أو الدولي. (8)

- **على المستوى الوطني**

إن السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي والسياسات النقدية تؤثر على المجتمعات المحلية؛ كما على الهياكل التنظيمية، علاوة على غيرها من الهياكل القانونية، فهي تؤثر في تشكيل مناخ نشاطات الأعمال، وهو ما يمكن أن يساعد أو يضر تحقيق أهداف التنمية المحلية (مثلا، معالجة التضخم، إزالة القيود التنظيمية في مجال الاتصالات، وضع معايير بيئية)، وعبر العالم تستمر الوظائف الحكومية في التحويل إلى العمل باللامركزية، وبذلك أصبحت الصناعات الخاصة أكثر تحررا، ومن المعلوم أن كل هذه التطورات لها عواقب اقتصادية على المستوى المحلي، هذا وتحتاج المجتمعات المحلية إلى إدراك المخاطر المهددة، التي تشكل هذه التطورات، بالإضافة إلى إدراك ما هي الفرص التي تأتي معها. (8)

- **على المستوى الإقليمي**

إن المجتمعات المحلية الموجودة في حدود أقاليم معينة، أو فيما بينها، تتنافس لجذب استثمارات محلية ودولية على حد سوا؛ وهناك أيضا فرص كثيرة للمجتمعات المحلية (في المناطق الحضرية والريفية معاً) للتعاون مع بعضها البعض؛ لأن ذلك سيعمل على تعزيز قدرة المنافسة للاقتصاد الإقليمي ككل، بينما يستفيد منه المقاولون على انفراد، علاوة على المجتمع الذي ينتمي إليه ذلك الفرد، فعلى سبيل المثال، يمكن أن تقوم مجموعة من الحكومات المحلية والحكومات الإقليمية الرسمية تتوسط بين حكومات وطنية وحكومات محلية منفردة لتلعب أدوارا هامة في عملية التنمية المحلية.(8)

- **على مستوى البلديات**

إن الشركات (الكبيرة منها والصغيرة) كثيرا ما تتأسس أو تنمو في مناطق حضرية، وذلك بسبب ما يوجد من تكتل للاقتصاديات –المنافع من التقاسم للأسواق، والبني التحتية، والمجاميع من العمال، والعلاقات مع الموردين والمعلومات مع شركات أخرى.

وتشمل العوامل المؤثرة على إنتاجية العمالة في الاقتصاد المحلي على توفر السكن والخدمات الصحية والتعليمية، توفر المهارات، الأمن، الطاقة الكهربائية الكافية، وسائل النقل، المياه، الصرف الصحي، الاتصالات والعقارات. إن هذه العوامل الصعبة منها والمرنة، للبنية التحتية، هي ما تمثل العمود الفقري للاقتصاديات المحلية الناجحة، ومع ذلك، فإن النشاط أكثر أهمية وفعالية الذي يمكن لحكومات البلديات أن تنفذه، هو تحسين العمليات والإجراءات، التي ينبغي أن يقوم بها رجال الأعمال في إطار السلطة المحلية بذاتها. ويبرز مسح تم القيام به لمعظم الحكومات المحلية، عدد كبير من الأنظمة المعقدة، والمدارة بطريقة غير سليمة، ومكلفة وليست ضرورية، في عمليات التسجيل لنشاطات الأعمال، من خلال تقليص هذه الأنظمة، تستطيع منطقة ما أن تحسن مناخ نشاطات الأعمال فيها وتصبح معروفة كبيئة صديقة لنشاطات الأعمال. (8)

السكان المحرومون

تدرك المجتمعات المحلية ونشاطات الأعمال بتزايد، بأن الاقتصاديات المحلية الناجحة تتطلب تجديدا اقتصاديا، وبيئيا واجتماعيا، ولهذا السبب فإن ما يوضع من استراتيجيات وخطط للتنمية المحلية وإعادة التوليد لا بد من أن يكون موصلا باستراتيجيات للتخفيف من الفقر وأن تترتب على إدخال المجموعات المحرومة والمهمشة. (8)

إن الحديث عن التنمية المحلية يجرنا إلى تعريف مفهوم التنمية المستدامة التي هي الغاية من تنمية محلية حقيقية.

د. التنمية المستدامة

يعود الفضل في نحت هذا المفهوم وتأصيله نظريا إلى كل من الباحث الباكستاني (محبوب الحق) والباحث الهندي (أمارتايا سن) وذلك خلال فترة عملهما في إطار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة؛ فالتنمية المستدامة بالنسبة إليهما هي تنمية اقتصادية-اجتماعية، لا اقتصادية فحسب، تجعل الإنسان منطلقها وغايتها، وتعامل مع الأبعاد البشرية والاجتماعية للتنمية باعتبارها العنصر المهيمن، وتنظر للطاقات المادية باعتبارها شرطاً من شروط تحقيق هذه التنمية. (8)

كما أن الوزير الأول النرويجي السيدة (هاريم بروتلاند Harlem Brundtland) لعبت من جهتها دورا مهما في ترسيخ هذا المفهوم وتحديد ملامحه الكبرى، ففي سنة 1987 صدر تقرير عن الأمم المتحدة أصبح بعدا حاملا لاسم (بروتنلاند)، يلح على أن التنمية يفترض فيها تلبية الحاجيات الملحة الحالية دون التفريط في الحاجيات المستقبلية. وهذا كله يفضي بنا إلى التأكيد على أن التنمية المستدامة تتمثل في منطق التوزيع العادل للثروات وتحسين الخدمات وتجذير مناخ الحريات والحقوق، وذلك في توازن تام مع تطوير البنيات والتجهيزات دونما إضرار بالمعطيات والموارد الطبيعية والبيئية، إنها بهذه الصيغة تنمية موجهة لفائدة المجتمع المحلي مع الأخذ بعين الاعتبار حاجيات وحقوق الأجيال القادمة وهذا ما يبصمها بطابع الاستدامة. (9)

هذا ونشير في هذا المقام أن التنمية المستدامة تقتضي تكامل واندماج الجانب الاقتصادي والاجتماعي اللذين يتقاطعان في وجوب أن يكونا منصفين من أجل تنمية مستدامة قويمة بحيث يكون الجانب الاقتصادي قابل للحياة المستمرة وكذا يغدو الجانب الاجتماعي مما يحتمل العيش المطمئن الهادئ معه. وليس المثل الشعبي الرائج لدينا ببعيد، بحيث يجد كل فحواه وحكمته البالغة هنا حيث جاء في الأثر والتراث الشعبي المحلي الجزائري أنّه: (العافية أتربي المال ولولاد)، هذا وتقتضي التنمية المستدامة كذلك بالتوازي مع تقاطع وتكامل هذين الجانبين، تواجد معطى ثالثا ألا وهو احترام الجانب البيئي والتكيف وإياه.

هذا، وسنرى فيما بعد، عند التطرق لواقع التنمية المحلية في الجزائر، أن التنمية وبالرغم من كل التطور الذي عرفته من حيث المناهج والمباحث العلمية والمقاربات الممارسة، ستظل مفهوما بلا نموذج، فهي تؤشر على الكثير من اكيات والتدخلات، لكنها في نفس الآن لا تؤشر على أية وصفة جاهزة لبلوغ المستوى المطلوب للتنمية، فمما لا جدال فيه أن لكل مجتمع تنميته المناسبة له ولإمكانياته.

4. واقع التنمية المحلية في الجزائر

حسب دراسة أعدتها مجلة "لو جون أفريك " احتلت الجزائر سنة 2013 صدارة ترتيب الدول الإفريقية ال 54 من حيث الجهود المبذولة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية قبل مصر وجزيرة موريس وليبيا وجنوب إفريقيا. (10) يعود الفضل في هذه المرتبة إلى المصادر الطبيعية التي تزخر بها الجزائر. لكن وانطلاقا من الواقع فالاحتجاجات ومعانات المواطنين من مشكل السكن والبطالة والفقر وضعف الخدمات الصحية والبيروقراطية لا تتوقف. هذه الاحتجاجات في غالبها ليست لها حسابات سياسية كما يقول البعض إذن فهي حقيقية وتطرح أكثر من تساؤل.

هذا ولقد كتب السيد (أكرم بلقايد) في مجلة "آفريك مغازين" العدد 333بتاريخ جوان 2013 ص 32، مقالا موسوما بعنوان (الجزائر غدا) أو (عندما تنهض الجزائر)، جاء بمقدمته: (الجزائر بلد سائر صوب مستقبله بكل مقوماته وقدراته وعوائقه فكيف نتصور ما بعد البترول، وكيف يتم إثارة الإصلاحات الضرورية وكيف يغير المجتمع؟...كل عناصر الإجابة تكمن بين طيات الخلافة السياسية)، هذا وقد انتقلت الجزائر من ذلكم الوضع القاتم الذي خرج منه المجتمع بعد ليل طويل من الاستعمار وبعد 50 سنة من الاستقلال سجل برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) الجزائر من بين 03دول التي عرفت أكبر تقدم فيما يتعلق بالمؤشر البشري بين 1970 و2010. (11)

إن مسار التنمية في الجزائر اكتنفته العديد من المفارقات والتناقضات والتي أثرت تأثيرا كبيرا على نجاح العملية التنموية برمتها؛ فرغم الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به الجزائر والمساحة الشاسعة والمتنوعة والتضاريس حيث نجد مساحات معتبرة صالحة للزراعة بمختلف أنواعها وغنى الجزائر بالموارد الطبيعية من بترول وغاز وحديد وغيرها من المعادن وإمكانات بشرية ضخمة رغم ما تطرحه من قضايا التخصص والكفاءة إلا أن الجزائر لا زالت لم تضع قاطرتها التنموية على سكة الإقلاع الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة مما ينعكس طبعا على حياة المواطن الجزائري.

بعد الاستقلال انخرطت الجزائر في عملية تنموية شاملة تركزت على إقامة نظام اقتصادي متماسك وفعال يتمحور أساسا على القطاع الصناعي والزراعي، فعلى صعيد الصناعة تبنت الجزائر نموذجا صناعيا مبنيا على الصناعات الثقيلة والتي

تتناقض مع إمكانيات دولة فتية وحديثة الاستقلال وكذلك مع أدبيات الاقتصاد والتي تنطلق أساسا من الصناعات الاستهلاكية والتي ترتبط ارتباطا مباشرا بالحاجيات اليومية للمواطن.

التركيز على الصناعة الثقيلة تزامن مع خطاب سياسي شعبوي في اغلب الأحيان غلب عليه الطابع التضخيمي والتهويلي مثل أقمنا أكبر مصنع في إفريقيا والعالم العربي، بنينا أحدث مستشفى وبالتالي غرقنا في تعداد الأشياء المادية أي أعطينا عناية فائقة لعالم الأشياء وأهملنا عالم الأفكار وعالم الإنسان، هذا الإنسان الذي أهملناه في مرحلة الاشتراكية هو نفسه الذي حطم وأحرق انجازات تلك المرحلة. (12)

ومع التحول في بداية التسعينات إلى النظام الديمقراطي تبنت الجزائر اقتصاد السوق ووقعت الجزائر في مفارقة أخرى تتمثل في كيفية التوفيق بين الانفتاح السياسي والتحول من نظام أحادي إلى نظام ديمقراطي تعددي وتحقيق تنمية اقتصادية في ظل أزمة مالية وسياسية أفرزتها مرحلة الثمانينات والتي دجنت المواطن الجزائري وجعلت منه مواطنا زاهدا في السياسة وفي الحكم، حيث أصبح همه الأول والأخير هو لقمة العيش، وبالتالي انتقلنا من إشكالية تحقيق التنمية في بعدها المادي، على حساب الديمقراطية و الانفتاح السياسي باعتبارها أولوية إلى إشكالية التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، في غياب القاعدة الاقتصادية ومتطلبات التنمية، والتي توفر للفرد الجزائري الحافز الأخلاقي والمادي الذي يدفعه للمشاركة في عملية التغيير. (12)

تتمثل برامج التنمية المحلية في الجزائر في برامج التجهيز حسب ما قضت به المادة 05 من المرسوم رقم 380/81 وهو نوعان من المخططات تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية أحدهما بلدي يتم على مستوى البلدية PCD والآخر قطاعي يتم على مستوى الولايةPSD . ترافق برامج التجهيز ما يسمى بالبرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية وهي برامج تستجيب لوضعيات معينة، فهي بذلك ترمي إلى التكفل بتلك الوضعيات لتجاوزها. من أهم هذه البرامج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وهو برنامج بادر به رئيس الجمهورية يمتد على مدى أربع سنوات-2001) (2004ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية. أيضا برنامج صندوق الجنوب وهو برنامج يهدف إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الأساسية بالمناطق الجنوبية بالوطن لتجاوز التخلف الذي تعانيه في هذا المجال مقارنة بالمناطق الشمالية من الوطن.

الصناديق الخاصة التي تهدف إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات عبر ولايات الوطن المتخلفة بالمقارنة مع ولايات أخرى في إطار محاربة الفوارق الجهوية. بالإضافة إلى صناديق أخرى نذكر منها: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وصندوق الكوارث الطبيعية...الخ. (13)

إحقاقا للحق، فإن هذه البرامج لها بعض الايجابيات كتعميم الكهرباء وشبكة غاز المدينة على أغلب سكان المناطق الداخلية، وبناء المدارس والجامعات، وتمكين كل فئات الشعب من حق الدراسة، وبناء المستشفيات والطرق، ومرافق الترفيه والتسلية، ومساحات الأسواق لممارسة التجارة؛ لكن، هذه المنشآت تكتنفها كثير من العيوب التقنية من حيث جودتها؟ كما أن البعض منها غير معمم على سائر مناطق الوطن؛ ففي مجال السكن، المشاريع غير كافية، وتوزيعها على المواطنين غير عادل، ويشوبه كثير من الملابسات، كالمحسوبية والرشوة غداة توزيعها.

أمّا في مجال الشغل، مازال المواطن الجزائري، يعاني من البطالة، وتذكر بعض الأرقام أنها تتجاوز30% بالمائة؛ بالإضافة أنّه في مجال الفلاحة فالقطاع مريض حيث تستورد الجزائر تقريبا كل حاجياتها الغذائية من الخارج رغم برامج الدعم التي بادرت بها الدولة، والتي زادت من مضاعفة كسل الفلاحين وفشلهم، نظرا لغياب الرقابة والفساد المستشري.

أما في مجال الصناعة والاستثمار فأقل ما يقال إن هذين المجالين منعدمين إلا بنسب قليلة والسبب يعود إلى السياسات العرجاء، خاصة السياسة المالية التي تجاوزها الزمن منذ الاستقلال والبيروقراطية التي قتلت روح المبادرة وأعاقت إنشاء المشاريع الاستثمارية؛ غير أنّه إذا ما تكلمنا عن إشراك المواطن في التخطيط للمشاريع التنموية، فهذا الأمر غير موجود، بل إن حتى المنتخبين الوطنيين والمحليين لا يستشارون فيها.

إن الدارس لعملية التنمية في الجزائر، يجد صعوبة كبيرة جدا في لملمة الوضع ووضع تشخيص سليم وموضوعي، للوضع الاقتصادي والسياسي، ذلك نتيجة غياب قواعد واضحة وضوابط منطقية تحكم الممارسة السياسية، ونمط التفاعلات بين مختلف القوى الاجتماعية؛ هذا الوضع المستعصي، هو نتيجة لصعوبة تحديد ماهية وطبيعة الدولة الجزائرية التي نحن بصدد بنائه، وهذا ما انعكس على مجمل الخيارات السياسية والاقتصادية، التي عادة ما تكون وليدة الصراع والتنافس على السلطة، ليس من منطلق فكر تغييري بناء، وإنما انطلاقا من العائد السياسي الضيق، والمنافع المادية، التي من المتوقع أن تعود على القوى المهيمنة؛ فعملية التنمية في الجزائر، لا يمكن فصلها عن بيئتها، والتصورات التي ترسم حولها والأدوات التي توفر لتطبيق نظرياتها ومقارباتها؛ ولذلك كانت ولازالت عملية التنمية في الجزائر خاضعة لطغيان الأولويات السياسية أكثر منها مشروعا للتغيير الحضاري.

5. ماذا يقصد بالإعلام والتنمية؟

بما أن عملية التنمية أساساً تستهدف تطوير القدرات البشرية وتعبئتها للتغلب على المشاكل والعقبات التي تحول دون الوصول إلى السعادة والرفاهية المنشودة، والتنمية كعملية غايتها الناس، وأدواتها الناس، لذا، فالمشاركة العامة في تنفيذها من أهم الأسس للنجاح. إذن أساس النجاح أن يصبح لكل فرد دوراً في عملية التنمية، أن يكون واعياً بما يجري حوله ودوره في تطوير المجتمع وتنميته، وهذه أمور تحتاج إلى توعية وتثقيف متصلين، وتحتاج إلى تعليم وتدريب مستمرّين، ومن هنا تبرز أهمية الإعلام في المجتمع، وكيفية استخدام وسائله المختلفة بهدف تعبئة الجماهير ذات المصلحة في التغيير والتنمية، وحلّ المشكلات التي تعترضها عن طريق تقوية وتدعيم وسائل الإعلام المختلفة؛ فالمجتمع بحاجة إلى إعلام يواكب خططه الإنمائية، ويعمل على خلق المشاركة من جانب أفرادها في عملية التنمية، فهو السبيل لنشر المعرفة بخطط السلطة السياسية، وهو الذي يوفر الرغبة في التغيير وينمي اهتمام الناس بتغيير مجتمعهم. (14)

وعليه فالإعلام يعدّ ضرورة من ضرورات التقدم للمجتمعات كي تستطيع المساهمة بشكل فعال في التنمية؛ لذا، أضحى الجميع يعترف ويقر بأن وسائل الإعلام المختلفة تلعب دورا كبيرا ومهما في إنجاح العملية التنموية، خاصة وأنها أصبحت تدخل في تفاصيل العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في جميع المجتمعات المتقدم منها والنامي، بنسب متفاوتة. إن التحول الكبير الذي طرأ على المجتمع، شمل مختلف المستويات والجوانب، ولم يعد بالإمكان اعتبار الإعلام،

مجرد وسيلة لتوصيل الخبر، وإنما بوصفه قوة تؤثر بشكل فاعل في الجمهور، ومن ثمة يساهم في تشكيل المفاهيم وتوجيهها، إذ يعتبر الإعلام أهم أداة في التعبئة الجماهيرية.

هكذا وبعد انتشار وسائل الإعلام على نطاق واسع وتعاظم أثرها، عمد الباحثون في علم الاتصال بوجه عام، والإعلام بشكل خاص، على البحث في العلاقة بين هذا التخصص وبين التخصصات الأخرى كالاجتماع والتربية والسياسة ونحوها، ومحاولة التعرف على طبيعة الدور الذي يمكن أن تؤديه وسائل الإعلام في تفعيل العلاقات بينها وبين جمهورها، خصوصا إذا كان الجمهور بمفهومه العام يمثل عنصرا أساسيا في نجاح الوظائف التي تقوم بها، كما وانصبت الكثير من البحوث الإعلامية حول كيفية تسخيرها في عميلة التنمية. إن الاهتمام المتزايد بالبحث في هذه العلاقة المتبادلة بين الإعلام وغيره من المجالات الأخرى، نتج عنه قيام تخصصات تحمل مسميات عديدة تبرز خصوصية هذه العلاقة، لذا فان الاهتمام بتأثير الإعلام في تنمية وتطوير المجتمعات، أذى إلى ظهور ما يسمى بالإعلام التنموي. (14)

6. المراسلون الصحفيون والتنمية المحلية في الجزائر

يساهم المراسلون الصحفيون بشكل كبير، عند كتاباتهم بالجرائد اليومية الجزائرية في التعبير عن المشاكل التي يعانيها المواطن الجزائري بمختلف المجالات؛ وما تنشره الصحف العمومية والمستقلة إلا دليلا على ذلك، من خلال الصفحات المخصصة لمواضيع تتعلق بقضايا التنمية المحلية، ونشر المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.... وتأتي هذه المواضيع في شكل روبورتاجات أو تقارير أو تحقيقات أو أي جنس إعلامي يعده هؤلاء المراسلون والصحفيون بناء على معلومات تأتيهم من مصادر مختلفة أو من خلال تغطيتهم للظواهر والأحداث المرصودة في المجتمع، وتكشف المواضيع عن اهتمامات معينة في مجال أزمة السكن والبطالة والبيروقراطية ونقص المشاريع الفلاحية أو السياحية أو الصناعية...ونفس المنحى تأخذه الوسائل السمعية البصرية كالإذاعة والقنوات التلفزيونية على قلتها.

وعلى مستوى التعامل المحلي من طرف السلطات فأنّه ولوقت غير بعيد، كان الإعلام الخاص ممثلا في الجرائد ومراسليها مصدر قلق للسلطات كونه نذير شؤم بالنسبة للمسؤولين لترصدهم مواطن الفساد والزلات تارة، وأخطاء التنمية ومشاكلها في البلاد، ولا يزال الصحفي أو الإعلامي شخصا غير مرغوب فيه لدى الكثير من الهيئات، حيث لا تزال بعض الإدارات، للأسف الشديد، تتعامل مع الأمور العادية بمنتهى السرية، ضاربة الشفافية عرض الحائط، ناظرة إلى هذا الشخص على أنه المحرض، وأن كشف الحقائق أمام صحفي، يعني وصولها إلى الرأي العام، وبالتالي مارسوا في حقه الإقصاء، مما تسبب في غياب بعض ملامح واقع التنمية بشكله الحقيقي.

مع ظهور الإعلام الموازي وتطور وسائل الاتصال وظهور المجتمعات الالكترونية ومع سهولة انتقال المعلومة صارت السلطات مجبرة على التعامل مع الصحفي من حيث كونه المنبر الذي يمكنها من خلاله تفنيد أو تصحيح الواقع وبالتالي وأد الإشاعات؛ وإبطال الأراجيف والمعلومة المغلوطة والبورتري الساخر، وبدأت تتغير، شيئا فشيئا، نظرة السلطات لوسائل الإعلام، وأصبحت تعتبرها همزة وصل بين المواطن والإدارة؛ وعمدت الإدارة (من باب مرغم أخاك لا بطل) إلى أساليب جديدة في التعامل مع وسائل الإعلام، من خلال عدة محاور منها (من بين هذه المحاور) المتابعة

المستمرة بواسطة خلايا الإعلام، لكل ما يبث أو ينشر عن واقع التنمية المحلية، والاختلالات المسجلة وتكليف الجهات المعنية بالمشكلة المثارة بمتابعة الوضعية إلى غاية حلها.

7. نماذج

النموذج الأول

النموذج الأول هو عن الصحفية المرحومة (نورة بن يعقوب) التي مارست المهنة في عديد الصحف بالجزائر العاصمة قبل انتقالها إلى الجلفة مسقط رأسها؟ ففي الجلفة عملت السيدة (نورة) كصحفية ومراسلة صحفية ليومية Le jeune Indépendant ثم لجريدة El Watan التي اشتغلت بها إلى غاية وفاتها في 2006؛ كان للصحفية فضل كبير في أن أصبحت لـ El Watan مصداقية ومقروؤية كبيرتين بولاية الجلفة؛ حيث كان لمقالاتها وقع كبير في دفع عجلة التنمية وتصحيح بعض القرارات والوقوف على بعض النقائص؛ ففي مقالها بيومية الوطن بتاريخ28 أوت 2005 بعنوان "تدشين الحديقة النباتية –الجمل الذي تمخض فأرا "ذكرت النقائص التقنية بدقة وفضائح هذا المشروع الخدعة كما قالت؛ ولم تخلو مقالاتها من التطرق إلى المشاريع التنموية وإلى معانات المواطنين اليومية من ضعف الخدمات ومثال ذلك مجال الصحة الذي كتبت عنه في عدة مناسبات ؟ وقد كان المواطنون يتصلون بها لنقل انشغالاتهم فكان لهم ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن الصحفية (نورة بن يعقوب رحمها الله تعالى) لم تستعمل يوما أسلوب الشتم والتشهير وهذه هي الصحافة المنشودة في بلادنا، وقد كابدت الأمرين في تعاملاتها مع الإدارة لانشغالها الدائم بنقل هموم ومعاناة المواطن والوقوف في صفه في مواجهة الإدارة، حيث كانت اجتماعية في تعاملاتها وقريبة من المواطن الذي تحتك به باستمرار صاغية له متفهمة لانشغالاته.

النموذج الثاني

في مقال نشر في الخبر يوم 31 أكتوبر 2010 بعنوان "المراسلون...القوة الضاربة ليومية الخبر" يقول (فكرون لزهر) مراسل صحفي بمكتب بسكرة أن سعادته واعتزازه يكبر عندما يساهم، أو عندما يأتيه مواطن بسيط من قرية البيض المعزولة جدا في أقصى جنوب غرب الولاية، أومن قرية بادس أو الرويجل من أقصى الشرق، أو أي بلدية من إقليم الولاية، ليحدثه عن معاناة سكان قريته مع انعدام الماء الشروب أو عدم التحاق طلبة الثانوي رغم مرور أزيد من شهر على الدخول المدرسي أو الدفاع عن عائلة طردت من مسكنها لأنها لم تتمكن من تسديد مستحقات الإيجار؛ ساعتها يجد نفسه ملزما بنقل هذه المعاناة بروح المسؤولية، وأمنيته أن يساهم في فك هذه المشكلة أو تلك؛ أما لحظات المرارة والقلق وما أكثرها، ربما عاشها بأروقة العدالة للدفاع عما كتب، ولأنه مقتنع وعلى قاعدة صحيحة مدعمة بالأدلة، وقد كانت العدالة في الغالب إلى صفه وأنصفته بأحكام البراءة أو انتفاء وجه الدعوى.

ويستطرد المراسل قائلا أن تجربته مع" الخبر "عاش فيها كذلك صراعا مريرا مع المعلومة التي تحولت إلى عملة نادرة، ومع بعض المسؤولين في هذه الولاية الذين لم يتقبلوا أن يخرج صوت نشاز يعري عورات التنمية، حيث كان يكتب بألم عن حال هذه الولاية الذي أصبح يثير الشفقة في وقت اتفق الجميع بما في ذلك غالبية المنتخبين على كيل عبارات المدح

والثناء لشخص الوالي؛ لكن رغم ذلك كان على درجة كبيرة من الاحترام والتقدير من المواطن البسيط الذي يبحث عنه ويقطع الكيلومترات من أجل أن يرفع الغبن عنه بعد أن سدت أمامه أبواب الإدارة. (15)

النموذج الثالث:

النموذج الثالث هو لصاحب مقال جريدة الخبر ليوم 09 مايو2014 بعنوان (المراسل الصحفي.. "معركة" الحصول على الخبر)، الأستاذ أمحمد بن جدو،49 سنة والذي إلتقيناه وحاورناه عن بعض المسائل المتعلقة بعمل المراسل الصحفي. بداية السيد أمحمد بن جدو من مواليد بلدية الإدريسية غرب ولاية الجلفة بها نشأ وسط أسرة متواضعة، كان والده معلم قرآن وعلى يديه درس وحفظ كتاب الله. اشتغل كأستاذ تعليم متوسط في مادة "اللغة العربية" ثم واصل دراسته الجامعية التي كان قد توقف عنها من قبل ونال شهادة "الليسانس" في اللغة العربية وآدابها من جامعة الاغواط، ليدمج كأستاذ تعليم ثانوي ويجتاز مسابقة التفتيش في التعليم المتوسط سنة 2006 وينجح ويعمل مفتشا بولاية الشلف ثم المدية ثم الجلفة. متزوج وأب لخمسة اطفال، كان ميله إلى الصحافة حين بلغ الثالثة عشر من عمره متأثرا بالصحفي "خليفة بن قارة " خاصة في نقل تشييع جنازة الرئيس الراحل هواري بومدين وكانت أمنيته دخول عالم الصحافة لكن هذه الأمنية زاحمتها أمنية التربية والتعليم فاختار الأخيرة وبقي الحنين إلى الأولى، وهذا ما جعله يشرف على تنشيط نادي المجلة في كل المؤسسات التربوية التي عمل بها، ويحقق جائزة أحسن مجلة في المسابقة التي أطلقتها مديرية التربية سنة 1995على مستوى الولاية، ليقتحم ميدان المراسل الإذاعي سنة 1999 مع إذاعة السهوب بتغطية مناطق دائرتي الإدريسية والشارف، وفي تلك الفترة كانت له تجربة مع صحيفة "الجيل" المستقلة خلال سنة 2000 إلى 2001 وحين افتتحت إذاعة الجلفة سنة 2007 عمل بها لتغطية دائرة الإدريسية. ليدخل تجربة الصحافة المكتوبة مرة ثانية مع جريدة "الخبر" التي اختارته من عشرات المراسلين وبين الإعلام السمعي والمكتوب ظل ينشط وينقل الانشغالات ويغطي الأحداث، بمصداقية فيها من التحلي بالأدب الرفيع والخلق الملتزم مبتعدا عن الجعجعة الكاذبة والتشدق والتزلف.

في سؤال عن القانون الخاص بالإعلام الجزائري يقول أن هذا القانون أقصى المراسل الصحفي خاصة من المزايا والامتيازات لكنه أبقى على التبعات والعقوبات وهوما يؤدي في النهاية إلى وجود مراسل صحفي لا يتقن عمله لأنه يرى في نفسه أنه غير مؤمن على حياته ومستقبله لأن جريدته أو قناته تأخذ منه الفائدة وتلقي إليه بالفتات، وقد يؤدي هذا إلى محاولة المراسل البحث عن مصادر أخرى للفائدة المادية والمعنوية فيبيع ضميره ومهنته، ويفترض أن تعطى مزايا للمراسل الصحفي مثل توفير الوسائل وإمكانات العمل من نقل وإيواء واتصالات واحتساب سنوات عمله في النشاط الصحفي في مساره المهني الآخر.

وعن مدى مساهمة الصحفيين ومراسلي الصحف اليومية في معالجة قضايا التنمية المحلية بالجزائر، يشير الأستاذ أن الصحافة أساس التنمية المحلية على مستوى التراب الوطني لأنها تكشف عن مناطق عميقة يطلع عليها المسؤول من خلال الصحف أو الإذاعة أو التلفزيون ومن خلالها يعرف الانشغالات والمشاكل والنقائص فتبنى المخططات التنموية على أساسها.

أما عن واقع التنمية بولاية الجلفة يرى محدثنا أن الوضع تحسن كثيرا عما كان عليه في سنوات سابقة والفضل يعود بعد الله إلى وجود صحافة تعبر عن انشغالات الناس حتى أن الطرقات وصلت إلى التجمعات الريفية والمساكن انتشرت في

القرى والمداشر والأرياف وأصبحت الكثير من القرى تطالب بالغاز الطبيعي الذي يغطي اليوم نسبة تفوق80 من المائة داخل الولاية، ولا ننسى البحبوحة المالية التي تعيشها الجزائر.

وفي هذا الشأن كثيرا ما كان لمقالاته أثر في الجانب التنموي فقد كتب عن طرقات ومسالك متدهورة وكتب عن قرى محرومة ومهمشة وكانت السلطات الولائية تحقق بعد صدور كل مقال وتتبع تلك الانشغالات، من ذلك مثلا طريق " أم الشقاق" فرع بلدي تابع لبلدية القديد يرتبط مع بلدية "زمالة الأمير عبد القادر" وكانت الطريق في غاية التدني، وحين كتب الموضوع تنقل والي الولاية "أبوبكر الصديق بوستة" وأمر بالمشروع الذي تم تنفيذه وفكت عزلة القرية.

وعن علاقة السلطات بالصحافة المحلية فيرى الأستاذ أن مسؤولي الولاية مازالوا يقفون من الصحافة موقف الحذر دائما ويضعون حسابات كثيرة معها حيث يجد الصحفي صعوبة في افتكاك المعلومة أو الصورة. وما زال الصحفي يبحث عن تنظيمات وقوانين ملموسة ومجسدة في حقه في أخذ ما يريد من معلومات داخل الإدارات، وما زالت ثقافة الشراكة الحقيقية بين الصحفي والسلطة لم تتجسد بعد خاصة من جانب السلطات لأن الذهنية القديمة ما زالت تسيطر على الإدارة وما زالت هناك عقدة تجاه الصحفي دائما.

وعن صحة أن بعض المراسلين يمارسون الابتزاز والتهديد على بعض المسؤولين وبعض المنتخبين لقضاء مآرب شخصية فيعتقد الأستاذ أن التصرف ورد الفعل من طرف من يتعرض للابتزاز سواء كان إداريا أو منتخبا يتوقف على شخصية الضحية، وأن الضحية إذا كان ذا شخصية قوية يدافع عن نفسه ويرفع دعوى على مستوى مسؤولي التحرير بالجريدة أو القائمين على القناة؛ أما إذا كان الضحية شخصية ضعيفة ومتذبذبة ومترددة فإنه يرضخ للابتزاز وبالتالي يساهم في تكوين صحافة ابتزازية لا يحكمها ضمير أو واجب أخلاقي للمهنة، والمهم عند محدثنا هو رفع تصرفات المراسل المبتز لمسؤوليه أو متابعته قضائيا.

ومن الذكريات السعيدة التي يبقى يحتفظ بها أنه تنقل ذات مرة إلى بلدية المجبارة حين بلغه أن أسرة لديها ثلاثة أبناء معاقين لا يتحركون وهي فقيرة جدا حيث قام بتصويرهم ونقل معاناتهم، وبعد أن نشر الموضوع في الجريدة لم يتوقف هاتفه من جميع الولايات يبحثون عن طريقة المساعدة وكان يدلهم على من يستقبل مساعداتهم التي وصلتهم. وهو الأمر نفسه حين نشر نداء لمكفوفين يبحثون عن مصاحف مكتوبة بطريقة "البراي" فجاءتهم المصاحف حتى من خارج الوطن وحول المكفوفون النسخ الزائدة إلى مدرسة المكفوفين بالولاية.

وأما الذكرى السيئة التي بقيت تحز في نفسه أن أحد الزملاء حاول تدبير مكيدة له لدى جريدته "الخبر" ودس فتاة تكلمت على أساس أنها طلبت منه نشر موضوع حول التشغيل بمقابل مادي وقالت بأنها أودعت المبلغ في حسابه ولم يصدر الموضوع، وحين بحث مع جريدته لم يجد المبلغ المودع في حسابه وبعد أن أحال القضية على التحقيق القضائي تفاجأ أن المؤامرة مدبرة ولا وجود للفتاة المدعية وبقيت القضية مسجلة ضد مجهول رغم وجود قرائن تدين هذا الزميل لكن العدالة لم تتحرك بما طلب.

8. خاتمة

في التقرير الثاني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان "تحديات التنمية في الدول العربية "2011 "يرى التقرير أن الدول العربية تحتاج إلى نموذج جديد للتنمية لا ينظر فيه للاستقرار من منظور أمني محض، ولا ينظر فيه إلى التقدم من منظور منفعة السلع والخدمات، بل من منظور القدرات الجوهرية التي يتمكن من خلالها الفرد أن يعيش حياة كريمة يشعر فيها بدوره الحقيقي.

ولا يتحقق ذلك في نظر التقرير إلا من خلال نموذج الدولة التنموية، التي لا تعتمد على الريع، ولا على إنتاج مجموعة من السلع الأولية، أو تلك السلع والخدمات ذات القيمة المضافة المتواضعة؛ كما أن الدولة التنموية في حاجة إلى رقابة حقيقية ومساءلة (16).

في الجزائر لازالت السلطات تحتاج لوقفة حقيقية لتتعامل مع الإعلام بنظرة الشريك الحقيقي لا العدو الافتراضي، وبالتالي خلق علاقة تكاملية وثيقة بين الأذرع الثلاثة للتنمية المحلية الرائدة وهي (المواطن والسلطة والإعلام) مما يتيح دفع عجلة التنمية المحلية بكل ثقة على أساس من المصارحة والمساءلة وعلى قواعد أكثر ديمقراطية وأكثر شفافية.

كما على وسائل الإعلام أن لا تؤدي دور الندّ الفاضح، ولا تمارس النقد المعارض والهدام، وإنما أن تصغي بتمعن، وتطرح الأسئلة العميقة والجادة، وتغطي الحدث بشكل موضوعي ودقيق بعيدا عن التهويل والمغالطات والمزايدات والانفعالات والنوايا السيئة وتصفية الحسابات أو تقلد دور العصا التي تضرب الأعداء تحت الطلب وبالمقابل.

9. الهوامش

1. رضوان بو جمعة: الصحفي والمراسل الصحفي في الجزائر، تاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
2. ساعد ساعد: التعليق الصحفي في الصحافة المكتوبة الجزائرية، دار الخلدونية، الجزائر، 2009.
3. عبد الستار جواد: اللغة الاعلامية، دار الهلال، الأردن، 1998.
4. قانون عضوي رقم 12-05 في 18 صفر 1433 الموافق 12 يناير 2012 يتعلق بالإعلام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، السنة 2012، العدد 02
5. نبيلة بن يوسف أستاذة محاضرة بجامعة مولود معمري بتيزي وزو الجزائر، أخلاقيات المراسل الصحفي في المؤسسة الإعلامية الجزائرية، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية http://www.bchaib.net
6. بن جدو أمحمد مقال (المراسل الصحفي "معركة" الحصول على الخبر)، يومية الخبر الجمعة 09مايو 2014
7. محمد منير حجاب، الإعلام والتنمية الشاملة، الطبعة الثانية، دار الفجر، القاهرة، 2000ص265 ص32-33
8. شاكر إبراهيم، الإعلام والتنمية، المنشأة الشعبية، طرابلس، الطبعة الثانية، 1980.ص147-133
9. Rapport de la Commission Mondiale sur l'environnement et le développement de l'ONU présidée par Mme Harlem Bruntland paru en avril 1987 et intimlée « Notre avenir commun »
10. « L'Algérie en tête des pays d'Afrique à fort potentiel de développement. 1économique et social » Etude publiée dans l'Edition hors série numéro 35 du 29 décembre 2013 « Le Jeune Afrique ».
11. Akrain Belkaid. « L'Algérie de demain», « Afrique Magazine » numéro 333 page 32. 7 juin 2013
12. دعاس عميور صالح، مأزق التنمية في الجزائر، دراسة ديسمبر 2008 www.univ-chlef.dz

13. الطيب ماتلو، التنمية المحلية آفاق ومعاينات، مجلة الفكر البرلماني، الجزائر، العدد الرابع أكتوبر 2003، ص127.

14. الديوان، جريدة الكترونية مصرية، مفهوم الإعلام التنموي ودوره في المجتمع، http://www.aldiwan.org الاثنين 12 ماي 2014.

15. فيصل شايطة، (المراسلون الصحفيون القوة الضاربة ليومية الخبر) الخبر 31 أكتوبر 2010.

16. التقرير الثاني لبرنامج الأمم المتحدة " تحديات التنمية في الدول العربية 2011"21فيفري 2012"